



البرادعي يغادر القاهرة تاركاً وراءه عاصفة «تعديل الدستور»

الإثنين، 01 مارس 2010

انسحب المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور محمد البرادعي من القاهرة في هدوء أول من أمس بعد نحو 9 أيام قضاهما في العاصمة المصرية، تاركاً خلفه عاصفة من الحراك المجتمعي والجدل السياسي عنوانه الرئيسي «تعديل الدستور» المصري. وطفى الحديث عن تعديل الدستور على الاهتمامات بانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى والتي ستليها بنحو 6 أشهر انتخابات مجلس الشعب.

ويُعد ما يسمى بـ «ائتلاف أحزاب المعارضة» والمكوّن من أحزاب الوفد والتجمع والناصري والجهة الديموقراطية السبب بعد المقبل مؤتمراً يستمر لثلاثة أيام للبحث في كيفية تعديل الدستور. وأشار أمين حزب التجمع اليساري المعارض سيد عبدالعال إلى أن الهدف من المؤتمر هو صياغة رؤية الأحزاب الأربعة في تعديلات تجري على مواد في الدستور. وأوضح لـ «الحياة» أن اليوم الأول للمؤتمر سيبحث في تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور والخاصة باختصاصات رئيس الجمهورية وصلاحيات رئيس الوزراء، إضافة إلى تشكيل الهيئة العليا المشرفة على الانتخابات، مشيراً إلى أنه في اليوم الثاني للمؤتمر ستتم صياغة الرؤى التي سيطرحها المشاركون في المؤتمر تمهيداً إلى طرحها على الإعلام في اليوم الثالث للمؤتمر.

وانتهت «الجمعية الوطنية للتغيير» التي أعلنها الدكتور محمد البرادعي بعد وصوله إلى القاهرة، من وضع الخطوات العريضة لعملها خلال الفترة المقبلة والتي تعتمد على حشد مزيد من المناصرين خلف الأفكار التي طرحها البرادعي من خلال غرف الدردشة والمدونات على الانترنت وموقع «الفييس بوك» الشهير.

وبعث المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية برسالة إلى مناصريه حملت عنوان «معاً سنغير» أكد فيها أنه في ضوء لقاءاته بالمصريين على اختلاف انتماءاتهم السياسية والمذهبية «لمست إجماعاً على ضرورة التغيير في مصر. ومن أجل هذا كان هناك اتفاق عام على ضرورة توحيد كل الأصوات الداعية للتغيير في إطار جمعية وطنية تُطلب مني أن أكون في مقدمها ومن خلفها، وبحيث تكون إطاراً عاماً ينطوي تحته كل الأصوات المطالبة بالتغيير».

وشدد البرادعي على ضرورة «كفالة الضمانات الأساسية لانتخابات حرة ونزيهة تشمل جميع

المصريين بحيث تكون هناك فرصة متكافئة للجميع، سواء الانتخابات التشريعية أو الانتخابات الرئاسية». وأكد أن تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات يستلزم تعديل المواد 76 - 77 - 88 من الدستور والخاصة بقواعد ترشيح رئيس الجمهورية وفترة ولايته في أقرب وقت ممكن، داعياً أطراف المجتمع كافة إلى «الانضمام إلى الجمعية الوطنية للتغيير»، مؤكداً أن الجمعية «بابها مفتوح لجميع المصريين داخل مصر وخارجها، الذين يتفقون مع ضرورة التغيير بدءاً بتحقيق الضمانات والإجراءات الخاصة بالانتخابات وانتهاءً بدستور جديد يكفل لكل مصري حقه في الحياة الحرة الكريمة ويكون بداية لبرنامج إصلاح اجتماعي اقتصادي شامل، وبحيث يكون في النهاية الشعب هو السيد والحاكم». وأشار إلى أنه تم اختيار رئيس حركة «لا للتوريث» أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة الدكتور حسن نافعة ليكون منسقاً عاماً للجمعية.

من جهته، كشف عضو الجمعية القيادي البارز في حركة «كفاية» جورج إسحاق لـ «الحياة» «أن الجمعية فتحت 4 فروع لها في محافظات الفيوم وأسيوط والغربية وأسوان إلى جانب القاهرة»، وأشار إلى أن المرحلة المقبلة تعتمد على جمع أكبر عدد من المناصرين في المحافظات المصرية قبل وضع خطة عمل للتحرك.



Source URL (retrieved on 03/02/2010 - 05:29):

<http://international.daralhayat.com/internationalarticle/114438>

copyright © daralhayat.com